الملاحـق

الملحق (١): توافق واشنطون

عناصر نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة

يمكن تلخيص عناصر توافق واشنطون / نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة / برامج التثبيت والتكيف فى النقاط العشر التالية[1]:

١ - انضباط المالية العامة ، ويقصد به تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة فى المقام الأول ، وذلك عن طريق تخفيض الإنفاق العام لاسيما ، الإنفاق العام الاجتماعى شاملاً الدعم ، وزيادة الإيرادات العامة بفرض رسوم على الخدمات العامة التى كانت تقدم مجاناً فى السابق ، وذلك بتطبيق سياسة استرداد التكلفة ورفع أسعار خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والوقود وما إلى ذلك ، بدعوى سد خسائر الهيئات الاقتصادية العامة . ويمكن أن يتضمن الانضباط وضع قواعد جديدة لربط الإنفاق بالأداء وما إلى ذلك من سبل ترشيد النفقات .

٢ - إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام نحو التعليم والصحة والبنية الأساسية ، وبعيداً عن الاستثمار فى عمليات الإنتاج المباشر للسلع والخدمات[2] .

---

(١) يعود هذا التلخيص إلى John Williamson صاحب عبارة توافق واشنطون Washington Cusensus . أنظر مقال Dani Rodrik :

"Understanding Economic Policy Reform", Journal of Economic Literature, 34, March 1996.

والمقتبس فى :

M. Todaro and S. Smith, Economic Development, 8 th ed, Addison Wesley 2003, p. 703.

ومعظم التوضيحات لمضمون النقاط من عندي .

(٢) هذا هو الخطاب الرسمى ، أما فى الواقع فقد يقترن إلغاء دور الدولة فى الاستثمار الإنتاجى له بزيادة فى الإنفاق على التعليم والصحة والبنية الأساسية ، بل بانكماش الإنفاق العام الكلى ذاته ، وتراجع الإنفاق الحقيقى على الخدمات والمرافق العامة .

٣ - الإصلاح الضريبى ، ويشمل توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب الحدية لتعزيز حوافز الإنتاج والاستثمار والحد من التهرب الضريبى .

٤ - إصلاح نظام الصرف الأجنبى ، للتوصل إلى أسعار صرف تنافسية موحدة ، وهو ما ينطوى عادة على تخفيض قيمة العملة وإلغاء التعدد فى أسعار الصرف مع ترك السعر يتحدد وفقاً للعرض والطلب .

٥ - تأمين حقوق الملكية ، أى تيسير إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأصول ، وسرعة البت فى المنازعات حولها ، حتى يسهل استعمالها كضمانات للقروض فى البنوك ، وكذلك طمأنة الرأسماليين على أموالهم بالنص فى الدستور على عدم جواز مصادرتها أو تأميمها .

٦ - تفكيك القيود الإدارية[1] ، أى التخلص من التدخلات الإدارية فى تحديد الأسعار أو منح الائتمان أو توجيه شركات القطاع العام .. وهو ما يعنى إفساح المجال لقوى السوق لتتولى هذه الأمور وما إليها .

٧ - تحرير التجارة الخارجية ، وذلك بإلغاء القيود الكمية على الواردات والصادرات وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية على الواردات والتخلص من السبل الأخرى لتقييد الواردات كالقيود غير التعريفية ، الفنية أو الصحية وما إليها ، وعدم إلزام المنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب بشراء نسبة معينة من مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية ، أو عدم إلزامهم الشركات الأجنبية أيضاً بتصدير نسبة معينة من إنتاجها .. الخ .

٨ - الخصخصة ، أى بيع الشركات والهيئات المملوكة للدولة ، سواء أكانت شركات تعمل فى مجال الإنتاج للسوق ، أم شركات أو هيئات توفر خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والاتصالات والبريد ، وكذلك بيع المصارف وشركات التأمين العامة . وقد يُتوسع فى معنى الخصخصة ليشمل عدم تولى الحكومة تقديم الخدمة والاقتصار على التعاقد مع القطاع الخاص المحلى أو الأجنبى على تقديمها وتوفير التمويل اللازم لذلك . كما قد يشمل التعاقد مع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات بنظام البناء والتملك والتشغيل ثم تحويل الملكية إلى الدولة بعد انقضاء أجل معين[2] .

٩ - تحرير الاستثمار الأجنبى ، أى إلغاء القيود التى قد تفرض على المستثمرين الأجانب كالحدود القصوى التى قد توضع على تملك أسهم الشركات الوطنية ، فى حالة الخصخصة أو فى غيرها ، وكالقيود على تحويل الأرباح أو رأس المال ، والقيود الخاصة بالمحتوى المحلى للمنتج أو التصدير وما إلى ذلك ، وكذلك القيود على تعاملات الأجانب فى البورصة .

---

(1) Deregulation.
(2) BOT or BOOT.

١٠- التحرير المالى ، ويقصد به تحرير أسعار الفائدة ، أى تركها لعوامل العرض والطلب فى السوق ، وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان ، وكفالة الاستقلالية للبنك المركزى . كما يشمل التحرير المالى تحرير حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات ، أى إلغاء القيود على انتقال الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة[1].

(١) عموما فالقصد هنا هو إلغاء أو على الأقل إضعاف دور الدولة فى ضبط وتوجيه رؤوس الأموال والائتمان .

الملحق (٢)

الشروط اللازمة لنجاح الأسواق وتأمين فاعليتها

فيما يلى ١٣ شرطاً اعتبرها "كى فيتز" و"دورفمان" شروطاً ضرورية لنجاح الأسواق فى أداء الوظائف المتوقعة منها فى النظرية الاقتصادية[١] :

١ - توافر الثقة بين المتعاملين فى الأسواق (فى البنوك وشركات التأمين وفى الموردين .. الخ) .

٢ - سيادة القانون والنظام (لتأمين الالتزام العقود) .

٣ - توافر الحماية والأمان للممتلكات وللأفراد .

٤ - التوفيق أو الموازنة بين المنافسة والتعاون (بما يوفر بيئة آمنة ونظيفة للعاملين فى مواقع العمل مثلاً) .

٥ - تقسيم المسئوليات والفصل بين السلطات ، وبخاصة تأمين استقلال السلطة القضائية .

٦ - التضامن الاجتماعى (من خلال شبكات أمان اجتماعى توفر الحماية والمساعدة للضعفاء والمتعطلين وكبار السن .. الخ) .

٧ - توافر فرص الحراك الاجتماعى ، والإقرار بمشروعية الطموح ، والاستعداد لتحمل أعباء المنافسة .

٨ - التسليم بالقيم المادية كحوافز لإنتاج أكبر .

٩ - تأجيل التمتع بالاستهلاك فى الوقت الحاضر من أجل توليد مدخرات خاصة تمول الاستثمارات .

١٠ - إعمال قواعد الرشادة دونما عراقيل من التقاليد والأعراف السائدة .

١١ - توافر الأمانة والنزاهة فى دوائر الحكم .

١٢ - سيادة أشكال كفء للمنافسة ، وغياب السيطرة الاحتكارية .

١٣ - كفالة التدفق الحر للمعلومات ، مع حماية الخصوصية ، وانتقال المعلومات دون عوائق ودون محاباة لطرف على آخر فى أحقية الحصول عليها .

---

(١) وردت هذه الشروط فى Todaro and Smith ، مرجع سابق ، ص ٦٩٨ - ٦٩٩ ، نقلاً عن :
N. Keyfitz and R. Dorfman, The market economy is the best, but not the easiest, mimeographed, 1991
وعدد الشروط فى الأصل ١٤ شرطاً ، ولكنى جمعت بين الشرطين ١٣ ، ١٤ فى شرط واحد للصلة الوثيقة بينهما.

وإذا ما توافرت هذه الشروط المسبقة ، والتى لا تقتصر على الجانب الاقتصادى ، بل تمتد إلى جوانب اجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية ، فإن كى فيتيز ودورفمان يفترضان وجود الأشكال التالية من الممارسات القانونية والاقتصادية التى تيسر عمل الأسواق وتضمن وجود نظام سوق فعال[1]:

١ - التحديد الواضح لحقوق الملكية ، مع تيسير إجراءات إثبات هذه الحقوق وانتقالها من طرف إلى آخر .

٢ - وجود قانون تجارى ومحاكم تسهر على تطبيقه ، خاصة قوانين العقود والإفلاس .

٣ - حرية إقامة المشروعات فى كل القطاعات ، عدا القطاعات التى تتميز بوجود خارجيات على نطاق واسع ، ودون متطلبات متشددة للترخيص ، مع حرية الدخول إلى المهن والصنائع ، وحرية الوصول إلى المناصب الحكومية .

٤ - استقرار العملة ، ووجود نظام مصرفى كفء يمكن الاعتماد عليه فى إجراء التحويلات النقدية .

٥ - الإشراف العام على الاحتكارات الطبيعية أو التشغيل الحكومى لهذه الاحتكارات .

٦ - توفير معلومات كافية فى كل سوق بشأن خصائص المنتجات المعروضة وحالة العرض والطلب ، وإتاحة هذه المعلومات للمشترين والبائعين كافة .

٧ - الإدارة العامة للخارجيات (النافعة والضارة على السواء) وتوفير السلع العامة بمعرفة الدولة .

٨ - توافر شبكات أمان لتوفير مستوى كاف من الاستهلاك للأفراد غير القادرين اقتصادياً ، وخاصة المتعطلين إجبارياً .

٩ - توافر أدوات لتحقيق السياسات التى تعمل على الاستقرار المالى والنقدى .

١٠- استقلال الأذواق ، بمعنى حماية تفضيلات المستهلكين من ضغوط المنتجين والموردين .

١١- تشجيع الابتكارات ، مع تيسير إصدار وتنفيذ براءات الاختراع ، وحماية حقوق الطبع والتأليف .

---

(١) المرجع السابق .

الملحق (٣): حوكمة العولمة

مختارات من مقترحات نيار وكورت[1]

١ - على صندوق النقد الدولى أن يراجع تفكيره بشأن الاقتصاد الكلى ، وذلك بالنظر إلى الشواهد المتزايدة على أن عمليات التصحيح التى تضمنتها برامج التثبيت الاقتصادى قد تمت من خلال تغيرات فى الإنتاج ، لا من خلال التغيرات فى الأسعار، كما هو مفترض . فالسياسات التى طبقت كانت فى الواقع سياسات لإفقار الذات[2] ، حيث كان انكماش الإنتاج والتوظيف هو السبيل لخفض عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات وخفض التضخم . كما أنه يتعين على الصندوق أن يراجع موقفه بشأن تحرير حساب رأس المال وبشأن قابلية هذا الحساب للتحويل ، وذلك بالنظر إلى غياب أدلة قوية على وجود ارتباط بين تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادى . وعلى العكس من ذلك ، فان الدلائل قوية على أن التحرير والاندماج فى الأسواق المالية الدولية السابق للأوان يجران مخاطر كثيرة ويمكن أن يهددا التنمية بالفشل . فالتحرير يجب أن يكون متدرجاً ، وان يركز على التدفقات طويلة المدى ، وأن يراعى الحذر الشديد من حركات رؤوس الأموال الساخنة . ويجب أن تتاح للدول النامية حرية الحركة فى هذا الشأن ، بما فى ذلك اللجوء لإجراءات وقائية تسمح بالتقييد المؤقت لحركة رأس المال عبر الحدود . كما ينبغى إعادة التفكير فى المشروطية وفى تشدد وتوسع الصندوق فى تطبيقها ، وتغيير نظام إدارة الصندوق بما يتيح فرصاً أفضل لتمثيل مصالح الدول المختلفة .

٢ - على البنك الدولى أن يراجع تفكيره بشأن التنمية والذى يعطى اهتماماً زائداً للأسواق والإنتاج ، وذلك فى ضوء ما تبين من " أن سياسات توافق واشنطون التى اتبعت فى الثمانينات والتسعينات قد فشلت فى توليد النمو فى معظم الدول الفقيرة ، وكثيراً ما أدت إلى تفاقم التفاوتات فى توزيع الدخول"[3] . كما أنه "ليست هناك فرصة تذكر بالنسبة لمعظم الدول النامية للوفاء بأهداف قمة الألفية بشأن تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥" مع استمرار العمل بهذه السياسات . وعلى البنك أن يدرك أن "التوصيات المبسطة

(1) D. Nayyar and J. Court, Governing Globalization: issues and institutions, The UNU/WIDER, policy Brief, no. 5, 2002.

(2) Beggar-thyself Policies.

(٣) الاقتباسات فى هذه الفقرة من المرجع نفسه ، ص ١٥ وص ١٦ وص ١٧ على التوالى.

التي تركز على الانفتاح الأكثر والتدخلات الأقل من جانب الحكومة ، والتي تتبنى الاندماج السريع فى الاقتصاد العالمى ، مع دور محدود جداً للدولة بحيث تخلى الساحة للسوق ، لا تدعمها أسانيد قوية نظرية أو تاريخية . فالنظرية الاقتصادية والتاريخ الاقتصادى يكشفان عن التعقد البالغ لعملية التنمية . إن درجة الانفتاح وطبيعة التدخلات هى خيارات استراتيجية فى سياق السعي للتنمية ، ولا يمكن تحديدها بمعزل عن الزمان والمكان ، لأنها تعتمد على مرحلة التطور التي بلغتها كل دولة ، ولأنها يجب أن تتغير عبر الزمن" .

٣ - يجب وضع منظمة التجارة العالمية فى السياق الأوسع للتنمية ، وذلك بالنظر إلى التجارة على أنها وسيلة وليست هدفاً ، وأن الهدف الرئيسى هو التنمية التي تحسن مستويات معيشة الناس . ولذا فمن الواجب تحجيم جدول أعمال المنظمة بحيث لا يزدحم بقضايا تخرج عن نطاق اختصاصها مثل قضايا الاستثمار ومعايير العمل والمعايير البيئية ، وبحيث لا يتشكل جدول الأعمال وفق مصالح الدول الصناعية ويهمل احتياجات التنمية فى دول الجنوب . كما ينبغى العدول عن أسلوب "الحزمة المتكاملة"[1] كقاعدة ملزمة للمفاوضات المستقبلية ، بحيث تتوافر المرونة أمام الدول فى للاشتراك أو عدم الاشتراك فى بعض الاتفاقات ، وأن يتم العمل بأسلوب الاتفاقات الجمعية[2] حيثما لا يوجد إجماع وحيثما توجد تحفظات قوية من بعض الدول ، كما هو الحال مع اتفاقية حماية الملكية الفكرية (TRIPS) . كما أنه من المهم إعادة النظر أو حتى التراجع عن بعض الاتفاقيات القائمة ، ومن أبرزها اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية لما لها من آثار سلبية على التنمية فى الدول الداخلة مؤخراً إلى مجال التصنيع[3] .

---

(1) Single undertaking.

(2) Plurilateral agreements.

(٣) ويمكن أن نضيف هنا مقترحات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ (الملخص - ص ٣٦ - ٣٧) الهادفة إلى وضع التنمية البشرية فى قلب النظام التجارى متعدد الأطراف ، والتى تشمل إحداث خفض كبير فى الدعم الحكومى للزراعة فى الدول الغنية وحظر الدعم المباشر وغير المباشر لصادراتها الزراعية ، وخفض الحواجز أمام صادرات الدول النامية على أسواق الدول الغنية ، وتعويض الدول التى فقدت ما كانت تتمتع به من تفضيلات نظراً لما ترتب على ذلك من مستويات عالية من البطالة ولجوازات كبيرة بموازين مدفوعاتها ، والامتناع عن قرض التزامات تتعارض مع الاستراتيجيات الوطنية لتخفيض الفقر ، وتجنب فرض التزامات تتجاوز قواعد منظمة التجارة العالمية فى اتفاقات التجارة الإقليمية خاصة فيما يتعلق بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ، واعادة تركيز المفاوضات بشأن الخدمات على الانتقال المؤقت للعمالة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة .

٤ - ثمة حاجة إلى نظام دولى لحوكمة الشركات متعدية الجنسية ، وذلك بالنظر إلى الوضع المسيطر لهذه الشركات فى التجارة والاستثمار وانتقال التكنولوجيا عبر الحدود . إن الضوابط التى يتضمنها مثل هذا النظام يجب ألا تقتصر على حقوق هذه الشركات ، بل ينبغى أن تمتد إلى التزاماتها ، وأن تتجه بوجه خاص إلى وضع قيود على الممارسات المقيدة للمنافسة من جانب هذه الشركات . كما يجب التوصل إلى نظام دولى لمكافحة الاحتكار . كما يجب التفكير فى إنشاء هيئة دولية للضرائب تسمح بالحيلولة دون تهرب هذه الشركات من الضرائب . لقد آن الأوان لوضع حد للحريات التى تتمتع بها الشركات متعدية الجنسية من جهة ، ولزيادة درجات الحرية التى تتمتع بها الدول النامية إزاء هذه الشركات حتى تتمكن من صياغة استراتيجيات وطنية فعالة للتنمية من جهة أخرى .

بيان بإصدارات مشروع مصر ٢٠٢٠

الرقم	الدراسات	المؤلف/ المشرف	الناشر وتاريخ النشر
١	بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠ (أوراق مصر ٢٠٢٠ ، رقم ١)	د . إبراهيم العيسوى	منتدى العالم الثالث يوليو ١٩٩٨
٢	بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠ (أوراق مصر ٢٠٢٠، رقم ٢)	الفريق المركزى لمشروع مصر ٢٠٢٠	منتدى العالم الثالث ديسمبر ١٩٩٨
٣	توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة (أوراق مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٣)	د . إسماعيل صبرى عبد الله	منتدى العالم الثالث يناير ١٩٩٩
٤	الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠ (أوراق مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٤)	الفريق المركزى لمشروع مصر ٢٠٢٠	منتدى العالم الثالث يوليو ١٩٩٩
٥	التعليم العالى فى مصر – التطور وبدائل المستقبل (أوراق مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٥)	د . فايز مراد مينا	مكتبة الأنجلو يناير ٢٠٠١
٦	الخواص التعدوية لأنماط الاستهلاك الغذائى فى مصر (كراسات مصر ٢٠٢٠ ، رقم ١)	د . على مرسى صالح	منتدى العالم الثالث سبتمبر ١٩٩٩
٧	نحو نموذج مصرى لتطويع التكنولوجيا الحيوية لخدمة أهداف التنمية (كراسات مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٢)	د . زيدان السيد عبد العال	منتدى العالم الثالث نوفمبر ١٩٩٩
٨	إنتاج واستهلاك الطاقة فى القطاع الزراعى (كراسات مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٣)	د. أحمد الراعى إمام سليمان	منتدى العالم الثالث أبريل ٢٠٠٠

٩	منهجية التعقد واستشراف المستقبل (كراسات مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٤)	د. فايز مراد مينا	مكتبة الأنجلو أكتوبر ٢٠٠٠
١٠	التنمية في عالم متغير ـــ دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ١)	د. إبراهيم العيسوى	دار الشروق ٢٠٠٣,٢٠٠١,٢٠٠٠
١١	الزراعة والغذاء في مصر ـــ الواقع وسيناريوهات بديلة حتى ٢٠٢٠ (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٢)	د. محمود منصور عبد الفتاح	دار الشروق ٢٠٠١
١٢	الموارد المعدنية وآفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠ (مكتبة مصر ٢٠٢٠ رقم ٣)	د. عاطف هلال	المكتبة الأكاديمية ٢٠٠١
١٣	قضايا البيئة والتنمية في مصر ـــ الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٤)	د. عصام الحناوى	دار الشروق ٢٠٠١
١٤	المياه والأراضي الزراعية في مصر ـــ الماضي والحاضر والمستقبل (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٥)	د. محمد نصر الدين علام	المكتبة الأكاديمية ٢٠٠١
١٥	التعليم في مصر – الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٦)	د. فايز مراد مينا	مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠١
١٦	الطبقات اجتماعية ومستقبل مصر مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٧)	د. عبد الباسط عبد المعطى	دار ميريت ٢٠٠٢
١٧	مصادر الطاقة في مصر وآفاق تنميتها (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٨)	د. محمد منير مجاهد	المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٢

١٨	الصحة فى مصر الواقع وسيناريوهات المستقبل (مكتبة مصر ٢٠٢٠، رقم ٩)	د. سمير فياض	المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٢
١٩	قطاع النقل فى مصر – الماضى والحاضر والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ١٠)	د. محمد عراقى	المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٢
٢٠	السكان وقوة العمل فى مصر – الاتجاهات والتشاكلات والآفاق المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ١١)	د. ماجد عثمان	دار ميريت ٢٠٠٢
٢١	منظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ١٢)	د. محمد عمار الجلوجى	المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٢
٢٢	مصر والدائرة المتوسطية الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ١٣)	د. سعاد نطرس فرج الله	دار الشروق ٢٠٠٢
٢٣	السياحة ومستقبل مصر بين امكانات التنمية وتحاطر الحصر (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ١٤)	د. محيا زيتون	دار الشروق ٢٠٠٢
٢٤	الاتصالات والمعلومات فى مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ١٥)	د . عبد المنعم بلال	المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٣
٢٥	أجيال المستقبل : الطفولة والشباب (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٢٦)	د . سلوى العامرى	المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٠٠٢
٢٦	التطور التكنولوجى فى مصر (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ١٧)	د. محمد أديب غنيمى	مكتبة الأكاديمية ٢٠٠٤
٢٧	فى الثقافة المصرية (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ١٨)	د . عبد المنعم تليمة	دار ميريت ٢٠٠٤

٢٨	العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ١٩)	د . على سليمان	دار الشروق ٢٠٠٥
٢٩	الصناعة والتصنيع فى مصر (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٢٠)	د . جودة عبد الخالق	المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٥
٣٠	القطاع المالى وتمويل التنمية فى مصر (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٢١)	د . سلوى العنترى	المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٥
٣١	العمران (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، رقم ٢٢) جزءان	د . أبو زيد راجح	المكتبة الأكاديمية ج١ ٢٠٠٧ ج٢ ٢٠٠٨
٣٢	الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً (مكتبة مصر ٢٠٢٠ ،رقم ٢٣)	د.إبراهيم العيسوي	المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٧
٣٣	التنمية في مصر –الواقع المتعثر والبديل الأفضل (مكتبة مصر ٢٠٢٠ . رقم ٢٤)	د. إبراهيم العيسوي	المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٨

أوراق التعريف بالمشروع

١	مصر ٢٠٢٠ – مشروع بحثي	منتدى العالم الثالث	نوفمبر ١٩٩٧
٢	مصر ٢٠٢٠ – عرض موجز للمشروع البحثي	منتدى العالم الثالث	يناير ١٩٩٨
٣	مصر ٢٠٢٠ – كراسة دراسات المشروع البحثي	منتدى العالم الثالث	يناير ١٩٩٨
٤	Egypt 2020-A Research Project (Project Document)	Third Woreld Forum (TWF)	TWF Nov.1997
٥	Egypt 2020 – A Futures Research Project (A Brief Presentation)	TWF	TWF May 1998